



Distr.: GENERAL

E/ECA/CM/40/3
3 April 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الأربعون للجنة

أديس أبابا، إثيوبيا
2-3 نيسان/أبريل 2007

البيان الوزاري

1 - نحن وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ، المجتمعين في أبيس أبابا يومي 2 و 3 نيسان / أبريل 2007 ، تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ، نؤكد من جديد التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية التي أصبحت والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً الإطار المشترك للتنمية وللشراكة العالمية . ونكرر أن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل الأهداف الدنيا التي تقتضيها استدامة النمو والتنمية الاقتصاديين وتخفيف حدة الفقر واللامساواة .

2 - نشير إلى البيان الذي أصدرناه عقب المؤتمر بشأن موضوع "بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا" الذي عقدناه في ابوجا في عام 2005 واستعرضنا فيه بدقة التقدم المحرز في درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والعقبات التي تمت مواجهتها في هذا الشأن . ونشير أيضاً إلى إعلان الألفية لعام 2000؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونبيري في عام 2002؛ ومؤتمر القمة العالمي لعام 2005؛ وحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية في عام 2005؛ ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام 2005 في غلين إيغلز؛ واجتماع وزراء المالية الأفريقيين في نيجيريا في عام 2006؛ والاجتماع الأفريقي العام لعام 2006 المتعلقة باستراتيجيات تخفيف حدة الفقر، الذي عقد في القاهرة؛ ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في عام 2005 في سرت، ليبيا، وفي هذا السياق، نقر بأنه تحقق بعض التقدم في مجال الوفاء بهذه الالتزامات ونحث على التسريع بالوفاء بها كلها .

3 - نؤكد من جديد أهمية الشراكة الاقتصادية الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) كإطار لتنمية أفريقيا ، وندعم القرار الذي أصدرته لجنة التنفيذ التابعة لقمة رؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) في الجزائر العاصمة، الجزائر آذار/ مارس 2007، والقاضي بإنشاء هيئة تخطيط وتنسيق لهذه الشراكة ، ونؤيد إدماجها لاحقاً في هيكل الاتحاد الأفريقي . ونشيد بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة دعماً لتنفيذ الشراكة وإحياء نظام المجموعات العاملة معاً .

4 - نرحب بالدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى البلدان الأفريقية لتتبع التقدم المحرز في درب الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الإقليمية والعالمية ، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وبرنامج عمل بروكسيل بشأن البلدان الأقل نمواً . ونشعر بالقلق إزاء إشارة التقارير التي أعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن العديد من البلدان الأفريقية ليست على درب تحقيق الأهداف والأهداف الفرعية المتفق عليها .

استدامة النمو الاقتصادي المرتفع وتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية

5 - نشير بارتياح إلى الأداء القوي للنمو العام في أفريقيا ، لكننا ما زلنا قلقين من شدة تباينه داخل المنطقة، وإزاء تدني أثره في خلق فرص العمل ، ومن أن غالبية البلدان الأفريقية لا تزال خارج المسار المؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 . وبما أننا نقرب في أيلول/ سبتمبر 2007 من منتصف المدة من الموعد المحدد لتحقيق هذه الأهداف، يُطلب من حكوماتنا التحرك سريعاً لزيادة استثمارات القطاع العام في قطاعات الهياكل الأساسية والزراعة والصحة والتعليم ، التي ترسي الأساس للنمو الذي يتصدره القطاع الخاص . وإننا نحث بلداننا ، انساقاً مع الالتزام الوارد في إعلان ابوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة ، على تخصيص نسبة 15 في المائة من ميزانياتها لقطاع الصحة . ونشير إلى الجهود التي تبذلها بلداننا لتعبئة الموارد المحلية ، لكننا ندرك أنه يلزم سد النقص الهائل في التمويل عن طريق الموارد الخارجية .

6 - نؤكد من جديد ضرورة بذل الجهود لوضع حد للنزاعات لتسريع التقدم في درب تحقيق التنمية في أفريقيا برمتها . وفي هذا الصدد ، نعهد بصون الأمن والاستقرار وتعزيزهما في جميع أنحاء القارة للتمكين من زيادة الاستثمارات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونشيد بجهود الاتحاد الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار ونهيب به لتعزيز دوره في العملية .

7 - وإذ نذكر بالالتزام الرسمي خلال قمة الألفية باحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، نعتبر أن الضمانات القضائية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز أسس سيادة القانون والديمقراطية، تشكل البيئة الضرورية بل والملزومة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية .

8 - نلاحظ بقلق الآثار التي يحدثها تغير المناخ في مختلف أنحاء القارة ، فهي تزيد من ضعف البلدان أمام الكوارث الطبيعية وتهدد النمو الاقتصادي والتنمية في المستقبل وتشكل تحدياً كبيراً لجهود الحد من الفقر في أفريقيا . ونلاحظ مع التقدير النتائج التي تمخض عنها المؤتمر الثاني عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ، الذي عقد في تشرين الثاني / نوفمبر 2006 ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن موضوع العلم والتكنولوجيا وتغير المناخ ، الذي عقد في كانون الثاني/ يناير 2007 .

9 - نشيد بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته بعض بلداننا في رفع مستوى الإنتاجية الزراعية وزيادة معدلات الالتحاق بالمدرسة الابتدائية وزيادة توفير إمدادات المياه ومكافحة الملاريا وغيرها من المبادرات السريعة الأثر. وناخذ علماً كذلك بالنتائج التي أحرزتها " قرى الألفية " في إظهار كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المجتمعات الفقيرة . وما هذه النجاحات إلا دليل على أن الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق ، وتأكيداً ، من ناحية أخرى ، أنه يمكن تحقيقها شريطة اعتماد سياسات سليمة واستراتيجيات عملية لرفع مستوى الاستثمار في الزراعة والهيكل الأساسية والعلوم والتكنولوجيا والمساواة بين الجنسين والتعليم والصحة وسائر المجالات الحيوية ، ودعمها بالتمويل الكافي .

التخطيط وبيئة السياسات العامة

10 - نؤكد من جديد التزامنا القوي بمواصلة استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية ، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر ، مع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً . ونشيد بالشراكة المثينة القائمة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم عمليتي إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في القارة برمتها ، والدعم الفعال الذي تقدمه اللجنة والمصرف والبرنامج لبناء القدرات التي تتيح التخطيط المتمحور حول الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الاستثمارات .

11 - نشيد كذلك باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لدعمها جهود التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية في أفريقيا . غير أننا نلاحظ مع القلق بطء وتيرة تنفيذ برامج التكامل الإقليمي الحالية في أفريقيا ، ونشدد على ضرورة زيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية الإقليمية وغيرها من الفوائد الإقليمية الأخرى في أفريقيا ، وذلك لزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر زيادة معدلات النمو وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق التنمية على الأجل الطويل .

12 - نشعر بالقلق إزاء شدة التفاوت بين الطلب المتنامي على الإحصاءات الجيدة النوعية من جهة ، وضعف النظم الإحصائية ، من جهة أخرى . وبصورة خاصة ، يساهم ضعف القدرات البشرية والمالية ، المقترن بعدم التقيد الكافي بالمعايير الدولية ، في تدني مستوى البيانات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية في معظم البلدان . وفي هذا السياق ، نشيد بما تبذله اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جهود لزيادة تركيزها على الإحصاءات والقدرة الإحصائية بإنشائها المركز الأفريقي للإحصاءات ، ونلاحظ مع التقدير التقدم الهائل الذي أحرزته الدول الأعضاء في جمع البيانات في إطار برنامج المقارنات الدولي .

الشراكة من أجل التنمية

13 - نلاحظ ببالغ القلق أن، المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا، باستثناء جانبها المتعلق بتخفيف عبء الديون، قد انخفضت في واقع الأمر خلال عام 2005، رغم الوعود بمضاعفتها بحلول 2010 . وعلاوة على ذلك، فإن الشركاء الإنمائيين لم يوفروا جداول زمنية توضح الطريقة التي سيزيدون بها المساعدة الإنمائية الرسمية لكل بلد أفريقي . ونحن نؤكد على أن البلدان الأفريقية، في غياب التزامات مضمونة بزيادة المعونة، سوف تواجه عقبات جسيمة في تخطيط الزيادات الضرورية في الاستثمارات العامة ووضع أطر للإنفاق المتوسط الأجل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية .

14 - نرحب بمبادرة المعونة من أجل التنمية ونشيد بتركيزها على تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال العرض، وبناء الهياكل الأساسية المرتبطة بالتجارة، ومعالجة تكاليف التكيف ذات الصلة بتحرير التجارة . ونؤكد على تكامل المعونة من أجل التجارة مع الموارد الأخرى للمساعدة الإنمائية، ونشير إلى أن الشراكات العامة والخاصة ينبغي أن تؤدي دوراً رئيسياً كمحرك لتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي .

15 - وإذ نسلم بالدور الذي يمكن أن يضطلع به الأفريقيون في المهجر في تمويل التنمية للبلدان الأفريقية ، نتعهد باستخدام جميع الاستراتيجيات الضرورية لتعبئة مخرجات الأفريقيين في المهجر في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

نداء من أجل التحرك لزيادة فرص النجاح

16 - **ضرورة التحرك على الفور:** بما أن الوقت المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 يمضي سريعاً، نعقد العزم على تحويل التركيز من مناقشة المبادئ إلى إعداد الطرق العملية للتحرك بسرعة . ونؤكد ضرورة إسراعنا بالوفاء بالالتزامات بالتعاون مع المجتمع الدولي . ويجب أن يكون عام 2007 عام مضاعفة جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .

17 - **تسليم زمام الأمور والإيمان بالذات** : إننا مصممون على كفالة تسلم البلدان زمام الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة ومؤمنون إيماناً قاطعاً بقدرتنا على إنجاز المهمة ونطلب على وجه الخصوص هامشاً للتحرك لصوغ استراتيجيات تتلاءم والاحتياجات الخاصة لبلداننا بغرض إنهاء الاعتماد على المعونة مع مرور الوقت واستخدام هذا الهامش استخداماً فعالاً ونتعهد بمضاعفة الجهود لتبادل التجارب بين الدول الأعضاء وتعزيز التعلم من الأقران وبناء قيادة أفريقية قوية توجه العملية.

18 - **الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة والمتمحورة حول الأهداف الإنمائية للألفية**: نتعهد بالعمل، بنهاية عام 2007، على مطابقة استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية الشاملة وأطر الإنفاق المتوسط الأجل مع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً ويشتمل هذا الأمر بصفة خاصة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة وأطر واضحة للمساءلة دعماً لاستدامة ارتفاع النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، سنقوم بصياغة استراتيجيات عملية لتنفيذ المبادرات السريعة الأثر المتفق عليها في القمة العالمية لعام 2005 وأعيد تأكيدها في مؤتمر عام 2006 المعني بتمويل التنمية الذي عقد في نيجيريا. ومن ضمن هذه الخطوات الفورية، التي يمكن أن تنفذ وتحسن حياة الملايين من الأشخاص في غضون سنوات قليلة فقط، التوزيع المجاني للناموسيات والعلاج الفعال للمضاد للملاريا، وتوسيع برامج الوجبات المدرسية من خلال استخدام الأغذية المحلية والغاء الرسوم المفروضة على تلاميذ التعليم الابتدائي وخدمات الرعاية الصحية، وهي كلها أمور تتيحها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو سريع ومضمون.

19 - **رصد وتقييم التقدم المحرز في درب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية**: نتعهد بإنشاء آلية في دولنا الأعضاء بنهاية عام 2008 لرصد وتتبع وتقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نتعهد بتعزيز مبادرات التعلم من الأقران وننتهي على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتشكيلها فريق التعلم وتبادل المعارف المعني بورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية ونوصي، في إطار التعلم من الأقران، بضرورة أن يركز مؤتمر الوزراء في عام 2010 على التقدم المحرز في عملية تكثيف الجهود في هذا المجال.

20 - **تعبئة الموارد المحلية**: كجزء من الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً، نعلن عن تصميمنا على زيادة الإنفاق المحلي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى كفالة توجيه الموارد المتأتية من تخفيف عبء الديون والإيرادات الناجمة عن الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد نحو تحقيقها. وإضافة إلى ذلك، نعهد العزم على تعزيز قطاعنا المالي وترويج نظام التمويل الصغير لتيسير حصول أضعف الفئات على القروض وتسخير التحويلات المالية لأغراض التنمية وزيادة تحسين بيئة الاستثمار والأعمال التجارية لاجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

21 - **الاستثمار في تحقيق المساواة بين الجنسين**: نُسلم بأن تحسين موقع المرأة ووضعها في بلداننا أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن مصممون على زيادة الاستثمارات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اللذين يحسنان وضع المرأة في مجالات تشمل تزويدها، بالمياه والطاقة والتعليم والرعاية الصحية، وبصفة خاصة التقليل من وفيات الأمهات واعتلالهن أثناء فترتي الحمل والوضع وتحسين فرص توليد الدخل، وتعزيز السياسات العامة للحد من العنف ضد المرأة.

22 - **خلق فرص العمل**: نسلم بالدور المركزي لفرص العمل في محاربة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونتعهد بإدماج سياسات خلق فرص العمل في برامجنا الإنمائية الوطنية وزيادة الاستثمار في هذا المجال.

23 - **إحياء الزراعة الأفريقية**: نحيط علماً بالالتزامات الأخيرة ولاسيما مؤتمري قمة الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن الغذائي والأسمدة، وسنبذل قصارى جهدنا للقيام بنهاية عام 2008 بإطلاق الثورة الأفريقية الخضراء لرفع الإنتاجية الزراعية عن طريق كفالة حصول صغار المزارعين على الأسمدة والبذور المحسنة، بفضل الإعانات المحددة الهدف وفقاً للضرورة، والاستثمار في إدارة المياه، وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي، وتوسيع الهياكل الأساسية الريفيّة، ولاسيماً الطرق وخدمات الطاقة، وتعزيز التعاون الإقليمي في التجارة البنينة الأفريقية والاستثمار في الزراعة. ونؤكد مجدداً التزامنا بتنفيذ خطة نبياد للتنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا وتخصيص نسبة 10 في المائة من موازنتنا للزراعة وفقاً لقرار ما بوتو الصادر في عام 2003.

24 - **تغيير المناخ والتنمية**: نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المؤسسات الدولية على وضع وتنفيذ برنامج للبيانات المناخية لأغراض التنمية في أفريقيا وتقديم تقرير بشأن التقدم المحرز في هذا المجال في كل مؤتمر تعقده هذه اللجنة. كما نطلب أيضاً من حكوماتنا إدماج الإجراءات

المتعلقة بالتكيف مع آثار المناخ وتخفيف حدتها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بدعم من الشركاء الإنمائيين والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

25 - **الإحصاءات والقدرة الإحصائية** : نحن مصممون على تحسين البيانات ، من حيث توافرها وسرعة توفيرها وجودتها ، عبر التقيد بالمعايير الدولية . وتلتزم كذلك بمواءمة الإحصاءات في جميع أنحاء القارة ، ونقر الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرة الإحصائية في أفريقيا . وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى مواصلة تادية دورهما بالتنسيق والقيادي في مجال تطوير الإحصاءات في أفريقيا ، وإلى المضي في تعزيز تعاونهما مع الهيئات الإقليمية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية . وفي هذا الصدد ، ندعو أصدقاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تقديم دعمهم القيم لتحقيق هذا المسعى . وعلاوة على ذلك ، نحن مصممون على الوقوف بشدة خلف الندوات الأفريقية المتعلقة بالتنمية الإحصائية ، وعلى تأييد توصياتها وتركيزها على جولة عام 2010 لتعداد السكان والمساكن . إضافة إلى ذلك ، نوصي بالإبقاء على برنامج المقارنات الدولية بغية تيسير المقارنات داخل البلد وعلى الصعيد الدولي ، ونهيب باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من الشركاء تقديم الدعم بما يكفل له فرص الاستفادة .

26 - **التكامل الإقليمي** : نثني على مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية لإعدادها خطط أعمال مفصلة بشأن الهياكل الأساسية ، وهي خطط يلزم الآن تنفيذها . وبصورة خاصة ، ندعو حكوماتنا وشركاءنا في التنمية إلى تمويل عملية التنفيذ الفوري لخطّة عمل نيباد القصيرة الأجل المتعلقة بالهياكل الأساسية . ونؤيد أيضاً الجهود التي تبذلها حالياً مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية ووضع برنامج للحد الأدنى من التكامل وتحقيقاً لهذا الغرض ، سنتعاون مفوضية الاتحاد الأوروبي مع منظمات المجتمع المدني لحمل سكان أفريقيا على تقديم دعمهم .

27 - **التمويل من أجل التنمية** : نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تجري ، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ، تقييماً لحالة تنفيذ توافق آراء مونثري في أفريقيا وأن تقترح الوسائل العملية التي تتيح لجميع البلدان الأفريقية الحصول فعلياً على التمويل من أجل التنمية ، وذلك استعداداً للاستعراض العالمي لمنتصف المدة لتوافق آراء مونثري الذي سيجري في قطر أوائل عام 2008 . ونتعهد بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب كمصدر إضافي لتمويل التنمية .

28 - **المعونة من أجل التجارة** : نؤيد تأييداً تاماً مبادرة المعونة من أجل التجارة ونحث شركاءنا في التنمية على الإسراع في إنجاز ما تبقى من عمل لتنفيذها وكفالة تزويدها بالتمويل الكافي على أساس مضمون . ونطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي لمساعدة الحكومات الأفريقية على تنفيذ هذه المبادرة . وتشمل هذه المساعدة تحديد برامج المبادرة الوطنية والإقليمية اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال التجارة . وأخيراً ، نشدد على أن تمويل مبادرة المعونة من أجل التجارة يلزم أن يكون كافياً ومضموناً .

29 - **اتفاقات الشراكة الاقتصادية** : نسلم مع القلق بالتحديات التي يمكن أن تمثلها لدولنا الأعضاء اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية فضلاً عن تحرير التجارة المرتبط بها . وفي هذا الصدد ، نطلب من الاتحاد الأوروبي أن يتيح موارد إضافية لتغطية النفقات المرتبطة بإجراءات التكيف وغيرها ، كما ندعو إلى اعتماد إطار جديد لاتفاقات الشراكة الاقتصادية قبل إنتهاء سريان مفعول الإطار الحالي في كانون الأول/ ديسمبر 2007 .

30 - **الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية** : ندعو قادة مجموعة الثمانية إلى القيام ، خلال قمة هالبلجندام ، ألمانيا في عام 2008 ، بإصدار خطة عملية لتنفيذ التزامات قمة غلين إينغلز بمضاعفة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا ، وكفالة تقديم دعم فعال ومضمون ، وذلك في الفترة الفاصلة بين اليوم وعام 2010 ، ونسلم بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي في مجال الوفاء بتعهداته برفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية . وندعوه كما ندعو سائر الشركاء الإنمائيين إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان باريس المتعلق بفعالية المساعدة . وندعو كذلك شركاءنا في التنمية الموجودين في بلداننا إلى إطلاع حكوماتنا على الخطط التي وضعوها لزيادة مساعدتهم أثناء عام 2007 وما بعده .

31 - **تعزيز الدعم المقدم من المنظمات الدولية** : نطلب من المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة مساعدة حكوماتنا على إعداد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة يكون محورها الأهداف الإنمائية للألفية والمبادرات السريعة الأثر . وبصورة خاصة ، ندعوها إلى البحث عن إمكانية جديدة لزيادة الاستثمارات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإلى مساعدة الحكومات الأفريقية على تعبئة الموارد المحلية والخارجية اللازمة لذلك . وندعوها أيضاً إلى القيام ،

بالتشاور مع الدول الأعضاء ، بإعداد خططها لتقديم دعمها في هذا المجال بحلول نهاية عام 2007 .

تعزيز مكانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتغلب على التحديات التي تواجهها أفريقيا

32 - نقر بالدور الرئيسي الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ، في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة . ونعرب عن ارتياحنا لتوثيق التعاون بين هذه الأطراف الثلاثة ونأخذ علماً بخطة أعمال اللجنة للفترة 2007 - 2009 التي تمثل توصيفاً للتوجه الاستراتيجي وقيادته للجنة وتضع برنامجاً جسوراً ومعززاً لدعم الدول الأعضاء ، ونشيد بالأمين التنفيذي على رؤيته . وفي هذا الصدد ، نحث الدول الأعضاء في اللجنة وشركاءنا في التنمية على دعم هذه الخطة وقيادته بتزويدها بالموارد الكافية .

33 - وختاماً ، نشكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحها في عقد الدورة الأربعين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين . ونعرب عن امتناننا لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية على الدور القيادي المتميز الذي اضطلعت به أثناء مداوالاتنا . ونود أيضاً أن نشكر إثيوبيا ، حكومة وشعباً ، على كرمها وحسن ضيافتها لنا أثناء وجودنا في أديس ابابا .